محليات

٤٠٠ ألف ليرة رسوم المدارس الخاصة السنوية بدمشق

دمشق تبحث عن مخاتير شباب

| محمود الصالح

تركزت مطالب أعضاء مجلس محافظة دمشق في الجلسة الأولى من الدورية العادية الرابعة على مناقشة القضايا التربوية والخدمات حيث طالب أعضاء المجلس محافظة دمشق بمراقبة وضع المدارس الخاصة والتشدد في التزامها بالقوانين والأنظمة والتدقيق في أسباب التفاوت الكبير في أسعارها التي وصلت في بعضها إلى ٤٠٠ ألف ليرة وضرورة تخصيص كل منطقة بمدرسة عامة للمتميزين للتخفيف عن المدارس الخاصة ولتكون منافسة لها.
كما طالب أعضاء مجلس المحافظة بتفعيل دور مديريات الموارد البشرية في المؤسسات التي لم تعط أي نتائج على أرض الواقع حتى الآن بسبب عدم وضوح دور هذه المديريات. وتعيين مخاتير شباب قادرين على القيام بالأعمال الموكلة إليهم. البعض من الأعضاء دعا إلى إعادة النظر بعمل اللجنة الفرعية للإغاثة في المحافظة وتفعيل مكاتب العمل وإيجاد بدائل عن الكفاءات التي غادرت البلاد ولاسيما في القطاع التربوي والاستفادة من الكوادر البشرية المتميزة عبر رفع سن التقاعد الوظيفي.
مدير تربية دمشق محمد مارديني رد على الطروحات والاستفسارات المقدمة مبيناً أن عدد المدارس الخاصة في دمشق محدود قياساً بعدد الطلاب الراغبين بالتسجيل مؤكداً أنه لا يمكن الترخيص لمدارس خاصة جديدة بسبب الشروط الموضوعة لإقامتها منها ألا تقل مساحتها عن ألف متر مربع وهذا الأمر متعذر في الوقت الحالي.
مدير الصحة المدرسية الدكتور نهاد مصطفى أشار إلى أن من شروط تأسيس المدارس الخاصة التعاقد مع طبيب خاص للمدرسة وأن موضوع التأمين الصحي فيها اختيارى.
مدير مكتب العمل شوقي عون بيّن أن دور المكتب يقتصر على حصر أعداد العاطلين عن العمل فقط ومنح بطاقة لطالب العمل لتبيان منذ متى مسجل فيه لتثقيل علاماته أثناء تقدمه لأي مسابقة.
رئيس المجلس المهندس عادل العلبى دعا إلى التزام جميع المدارس الخاصة بشروط مديرية التربية وقبول أي طالب بغض النظر عن علاماته معتبراً أن المدرسة المتميزة هي التي تكون قادرة على رفع مستوى الطلاب العاديين إلى مستوى المتفوقين وعدم الاقتصار على قبول الطالب المتفوق فقط.

الخارجون عن القانون أهم ما بحثه مجلس محافظة حماة

| حماة- محمد أحمد خبازي

بحث مجلس محافظة حماة صباح أمس، أزمة مياه الشرب في سلمية واللقاء مع وزير الموارد المائية بحضور المعنيين بالشأن المائي بالمحافظة في أول أيام العيد، وما نوقش وما تم التوصل إليه، وكان أهمه الموافقة على شراء ٥ صهاريج توضع تحت تصرف أهالي سلمية وبالمجان، ومتابعة تنفيذ حفر ٣ آبار إضافية في الشومرية والتي وصل التنفيذ فيها إلى نسبة ٣٥٪، وطرح المشروع الإستراتيجي لتنفيذ خط جر مياه لسلمية من مدينة حماة من خلال حفر ستة آبار وخزان تجميعي يتم الضخ منه، وأن الدراسة ستكون جاهزة وسترفع للوزارة من أجل تأمين التمويل اللازم للمشروع مع التأكيد على أن المياه التي ستضخ هي من خارج حصة مدينة حماة.
كما ناقش المجلس مواضيع تتعلق بتتبع تنفيذ مشروع تأمين خط تغذية كهربائية مستمر لمحطة ضخ القنطرة والهالة غير الموضوعية ودحض كل من يحاول المتاجرة بالخدمات التي تقدمها الدولة بخصوص تلوث مياه سلحب الصفا الصقلية، والتي أكدت كل التحاليل المخبرية بأن المياه سليمة وشروبة وخالية من أي تلوث وضرورة المتابعة الحثيثة من الجهات المختصة الأمنية للحفاظ على سلامة وأمن الوطن والمواطن ومتابعة الخارجين عن القانون وممارساتهم من أعمال خطف وسلب ونهب، وإلقاء القبض على عدد كبير منهم والاستعداد الكبير والمطلق لمجابهة أي مجموعة من الخارجين عن القانون، وحرص القيادات الأمنية والسياسية والإدارية بالمحافظة على حقوق الإخوة المواطنين ومواسمهم الزراعية وخاصة موسم الفستق الحلبي ولاسيما في ريف المحافظة الشمالي واللجان التي شكلت بهذا الخصوص.
وأكد الدكتور غسان خلف محافظ حماة خلال ترؤسه للجلسة الافتتاحية لمجلس المحافظة، بأن البوصلة الحقيقية لأي عمل سياسي أو إداري أو تنفيذي هو المواطن، والمواطن هو المعيار الوحيد لتقويم وتقييم عمل أي مفصل إداري أو عمل أية مؤسسة أو دائرة.
وأن الحكومة لا تدخر جهداً في مجال تأمين وتقديم كل الخدمات الضرورية للإخوة المواطنين. ووجه عند طرح أي موضوع أو أية مشكلة بضرورة اقتران ذلك بالمقترحات اللازمة للحل وإمكانية تنفيذ هذه الحلول المقترحة وفق الإمكانات المتاحة والمتوافرة.

إجراءات وقائية وتدابير احترازية جديدة في حبوب الحسكة!

| الحسكة- دحام السلطان

شدد محافظ الحسكة المهندس محمد زعال العلي على ضرورة اتخاذ أقصى واجبات الحيطة والحذر والتدابير الاحترازية الوقائية، فيما يتعلق بموضوع إجراءات الأمان والحماية والحراسة في مواقع تخزين أكداس الحبوب لمنع التعدّي عليها بكل أشكاله من الآخرين، ومن الكوارث الطبيعية المحتملة الحدوث، وبوضع تعليمات جديدة للحد من الخلل والترهّل كالذي حصل في أقطان الحسكة.
وجاء ذلك وفق جولة العمل التي قام بها على مركزي تسويق حبوب جرمز والثروة الحيوانية بمدينة القامشلي، على خلفية الحرائق التي لحقت بمخزون محصول القطن المكدّس في ساحة المدينة الرياضية بمدينة الحسكة، عصر يوم الخميس الماضي، الذي تُقدّر كميته بنحو ٨ آلاف و٤٠٠ طن، وقيمته تجاوزت مليار ليرة سورية بكثير!
وأكد المحافظ خلال اجتماعه بطاقم العاملين بفرع حبوب القامشلي أهمية الحبوب التي تعتبر ثروة وطنية، وينبغي استنفار جميع الجهات المعنية بشأنها عملاً بالتعليمات والقرارات السيادية التي تصدرها الدولة.
مشيراً إلى ضرورة المحافظة على مخزون القمح وتأمين الإجراءات اللازمة للحراسة، بإلزام فائض العاملين في المراكز بالحراسة التي تتبع لفرع المؤسسة من الفئة الثانية فما دون، وبمعدل ١٠٠ عامل لكل مركز وبإشراف ٣ مهندسين كحد أدنى وعلى مدار الساعة طوال اليوم الكامل.
ومبيناً ضرورة تأمين وبناء نقاط المحارس الإضافية اللازمة للعمل، والأخذ بعين الاعتبار تأمين أجهزة الإطفاء وصهاريج المياه وجرار زراعي ومرفقاته في كل مركز تسويق للحالات الطارئة المحتملة الحدوث، وإعادة تأهيل المساتر والخنادق الترابية اللازمة.
على حين أشار مدير فرع مؤسسة الحبوب المهندس عبيدة عبد الحميد علي، إلى أن مخزون مراكز المؤسسة يبلغ ٥٤٤ ألف طن موزّعة على مراكز صومعة الحسكة وصومعة القامشلي وجرمز والثروة الحيوانية وحي غويران، ٣٣٥ ألف طن منها هو الناتج الحالي لهذا الموسم.
ونحن يتوارد لدينا لهذا الموسم من الحبوب وبشكل يومي ما يقارب ٢٥٠٠ طن، والمتوقع أن تصل الكمية إلى ٣٥٠ ألف طن لغاية نهاية الموسم.
مبيناً أن المبالغ التي تم صرفها ما يقارب ١٥ مليار ليرة سورية، وهناك ٥ مليارات سيتم صرفها. مضيفاً لدينا اليوم ما يقارب ٦٠٠حارس، وسيتم رفدهم بعدد من العاملين ليتم حراسة المخازين بشكل استثنائي ووقائي على خلاف المرحلة السابقة وتحسّباً للطوارئ.
وبيّن مندوب اتحاد العمال جان رسول تحفّظه على إلزام العاملين من الفئة الثانية بمهام الحراسة في المراكز، وقال: هناك طرق مغايرة لهذا الإجراء فيما يتعلق بإجراءات الوقاية والأمان ومن الإجحاف أن يتخذ بحق عاملي الفئة الثانية في المؤسسة هذا القرار القاضي بتكليفهم مهام الحراسة، وهذا يتنافى مع قانون العاملين الأساسي العاملين في الدولة!

أكثر من ٣٠ ألف طالب وطالبة لامتحانات التعليم المفتوح في ٢٤ الجاري

أوتاني لـ«الوطن»: مددنا التسجيل حتى الخميس القادم..

| فادي بك الشريف

كشفت نائب رئيس جامعة دمشق لشؤون التعليم المفتوح الدكتورة صفاء أوتاني في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه تم حالياً رصد كل أعداد المتقدمين لبرامج التعليم المفتوح على أن تبدأ الامتحانات الأحد ٢٤ الشهر الجاري وتستمر لغاية ١٨ الشهر القادم وذلك بعد اتخاذ كل التدابير وتأمين مستلزمات العملية الامتحانية وسير الامتحانات بالشكل المطلوب وذلك بالتنسيق مع عمادات الكليات لتأمين كل المتطلبات بما يخص القاعات وتوزيع الأرقام وطباعة الأسئلة، مشيرة إلى وجود عدد كاف من المراقبين للعملية الامتحانية.
وقالت أوتاني: يقدر عدد الطلاب المسجلين في برامج المحاسبة وإدارة المشروعات والترجمة والإعلام ورياض الأطفال والدراسات القانونية، والعلوم السياسية بأكثر من ٣٠ ألف طالب وطالبة، مضيفة أنه تم تمديد التسجيل وقبول الطلبات من الطلاب حتى الخميس القادم تقديراً لظروف الطلاب ومراعاة وضعهم، واتخاذ التحضيرات اللازمة من مركز التعليم المفتوح على صعيد القوائم وأعداد الطلاب المتقدمين، وهناك حصر كامل لتوزيع القاعات والأرقام الامتحانية للطلاب.
وأضافت نائب رئيس جامعة دمشق لشؤون المفتوح: إن قرار مجلس التعليم العالي الخاص بتدوير الرسوم الدراسية للمقررات المسجل عليها الطالب في التعليم المفتوح كلها في الفصل الأول من العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٥ في نظام التعليم المفتوح للطلاب الذين لم يتمكنوا من تقديمه، وعدم احتساب العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٥ من سنوات الحياة الدراسية، حيث إن هذه القرارات أعادت ارتباط الطالب ببرامجه، وأن أعداد المسجلين في هذا الفصل تقارب عدد المسجلين في الفصل الدراسي الأول.
وقالت أوتاني: إن مسألة الرسوم المقررة لمواد التعليم المفتوح ثابتة ولم تتغير ولا يوجد أي نية أو دراسة أو مشروع حالي لزيادة الرسوم المقدرة بـ٥ آلاف ليرة سورية للمادة الواحدة، مشيرة إلى أنها رغم الظروف هي أقل بكثير من رسم المادة في الجامعة الخاصة ومازالت الدولة تدعم التعليم المجاني للطلاب بأقل التكاليف.
وأشارت أوتاني في ختام حديثها إلى أن سعي مركز التعليم المفتوح لافتتاح أقسام وبرامج جديدة خلال الفترة القادمة بما يخص «الصحة النفسية والجغرافيا» لا تزال قيد الدراسة حالياً، علماً أن الأمر مرتبط بالظروف، وأن إحداث أي برنامج جديد يجب أن يكون مرتبطاً بالأهمية والحاجة له كاختصاص على أرض الواقع، وبعد تأمين كل المتطلبات والمستلزمات، بما فيه رصد ومتابعة واقع التعليم المفتوح ورصد مختلف المتطلبات والاستماع لمشاكل الطلاب.

مياهنا وبيئتنا في خطر... معاً نحميهما ولكن كيف؟ ووزير يجيب على السؤال!

| طرطوس- الوطن

عقدت نقابة المهندسين فرع طرطوس بالتعاون مع جامعة تشرين ونقابة المهندسين المركزية وجامعة طرطوس الندوة الدولية للإدارة المتكاملة للموارد المائية وحماية البيئة يوم أمس الأحد تحت شعار: مياهنا وبيئتنا في خطر... معا نحميهما؟
وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسين عرنوس عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي راعي الندوة بين أن الحاجة إلى إدارة الموارد المائية بات أكثر كفاءة وعدالة واستدامة وأصبح استخدام مبدأ الإدارة المتكاملة للموارد المائية ضرورة لا بد منها لتلبية الطلب المتزايد على المياه وتحقيق التوازن بين استهلاك المياه للنمو الاقتصادي والديمغرافي وبين المياه المتاحة حفاظا على البيئة وحياة المخلوقات التي تعيش على هذه البسيطة مؤكداً أن النظرة الحديثة لإدارة الموارد المائية أصبحت تتجاوز المفهوم التقليدي الذي يقوم على تقسيم العمل بين مؤسسات تختص كل واحدة منها بمعالجة جانب من جوانب المشكلة المائية بشكل جزئي وتتجه لإدارة الموارد المائية بنظرة شمولية تمزج بين كل جوانبها في نسيج واحد متكامل ولا تعالج كل مشكلة على نحو مفصل وإنما تعالجها جميعاً في إطار واحد متكامل لافتا إلى أهمية إدراك هذه الندوة التي يلتقي فيها عدد كبير من خبراء المياه الوطنيين والعرب وسيتم من خلالها تبادل الخبرات العلمية والعملية والأبحاث والتجارب في مجال حصاد مياه الأمطار والإدارة المستدامة للموارد المائية وإدارة مياه الأمطار لتعزيز الأمن المائي واستخدام نظم المعلومات الجغرافي في تنمية الموارد المائية وتأثير التغيرات المناخية على الموارد المائية والسيطرة على الفيضانات وحماية التجمعات السكانية وموارد الطاقة المتجددة وغيرها من المواضيع المهمة التي تعزز الأمن المائي والغذائي وتحافظ على البيئة؛ لافتاً إلى أن الندوة تهدف إلى تحسين المستوى المعرفي بالتغيرات المؤثرة على الموارد المائية والبيئية وكذلك دعم وتعزيز تطوير الإدارة المتكاملة لهذه الموارد إضافة إلى جمع الخبراء والمختصين وأصحاب القرار لمناقشة أسباب تدهور الموارد المائية والبيئية والعمل على إيجاد الحلول الملائمة لقضايا المياه والبيئة بما يعزز الأمن المائي والغذائي والتنمية المستدامة لموارد المياه وتبادل الخبراء والبرامج في مجال المياه والبيئة والتقنيات العلمية الحديثة في العالم.
المهندس حكمت إسماعيل رئيس نقابة مهندسي طرطوس أكد أن الأمن الغذائي والمائي والتحديات التي تواجه العالم ذات طبيعة شديدة تحتاج لأبحاث علمية لمواجهة العجز المائي الذي يعتبر أساس الوجود داعيا إلى حماية البيئة ووقف التلوث ووقف الإفراط باستخدام الوقود وتأمين المياه والغذاء بشكل كاف بهدف تخفيض التنامي المتسارع على الطاقة وإدارة الموارد المائية التي باتت حاجة ملحة لوضع تشريعات للاستفادة من الطاقة والحفاظ على المياه وإدارة الموارد المائية والعمل لإيجاد الحلول المناسبة لقضايا المياه والبيئة.
حضر افتتاح الندوة المهندس علي حمود وزير النقل والمحامي صفوان أبو سعدى محافظ طرطوس وم.معلا خضر معاون وزير الإسكان وأعضاء قيادة فرع طرطوس لحزب البعث العربي الاشتراكي ومديرو الدوائر الرسمية بالمحافظة وحشد من المهندسين والمهتمين.
هذا وقد قدمت عدة محاضرات يوم أمس وهو اليوم الأول للندوة التي تستمر لغاية يوم غد الثلاثاء بمشاركة عدد من الخبراء والمختصين.

٧ آلاف طن إنتاج السويداء من القمح

| السويداء- عبير صيموعة

لم تأت حسابات الحقل متوافقة مع حسابات البيدر لمحصول القمح في السويداء بعد أن تجاوزت المساحات المزروعة في المحافظة من القمح ٢٦ ألفاً و١٥٣ هكتار بعل في حين وصلت المساحات غير القابلة للحصاد إلى ٨ آلاف و٩٦٩ هكتاراً هذا ولم تتجاوز توقعات مديرية زراعة السويداء أن تصل كميات القمح المنتجة إلى ٦ آلاف و٨٤٤ طناً وهو بحد ذاته رقم مخيف يضع تساؤلات عديدة وحتمية حول كيفية تأمين الكميات الكافية من القمح لضمان تأمين رغيف الخبز للمواطنين علماً أن التأخير في تأمين مادة المازوت للمزارعين في بداية الموسم الزراعي كان سببا في عدم تنفيذ الخطة الزراعية المقررة في المحافظة والبالغة ٣١ ألف هكتار من القمح.
ويشير مدير زراعة السويداء المهندس بسام الجرمقاني إلى أنه من الأسباب الأخرى التي عرقلت إنجاز الخطة الزراعية قلة الهاطل المطري ما دفع المزارعين للإحجام عن الزراعة علما أن زراعة المحاصيل بعد الهطل المطري غير مجد وذلك جراء انتشار فطور التفحم وتاليا إصابة الإنتاج بمرض التفحم ما ينعكس سلباً على الإنتاج ونوعيته.
ولفت الجرمقاني إلى أن محصول الشعير هو الآخر لن تتجاوز الكميات المنتجة منه وحسب توقعات المديرية ألفان و٥٨٤ طناً حيث وصلت المساحة المنفذة ١٢ ألفاً و٧٩٩ هكتاراً في حين لم تتجاوز المساحات القابلة للحصاد ٥ آلاف و٧٩٩ هكتاراً أما محصول الحمص فلم تتجاوز كمية الإنتاج المتوقع منه ٧ آلاف و٦٨٧ طناً لأن المساحات المنفذة ٢٢ ألفاً و٨٥٢ هكتاراً كان منها ٤ آلاف و١٦٧ هكتاراً غير قابلة للحصاد.

التعليم البديل أحد نواتج الأزمة السورية

| الوطن

خلال افتتاحه ورشة العمل لمناقشة آليات تطبيق التعلم الذاتي، أكد الدكتور هزوان الوز وزير التربية أن هذه الورشة تأتي ثمره للتعاون والتنسيق بين وزارة التربية ومنظمة اليونيسف؛ من خلال مناقشة آليات تطبيق التعلم الذاتي بعد إطلاق المشروع مؤخراً، وتعريف الهلال الأحمر العربي السوري بأسس وأساليب تطبيق مشروع التعلم الذاتي كونه يستطيع العمل في المناطق التي يصعب فيها وصول الأطفال إلى المدارس، إضافة إلى إعداد خطة لتأهيل الكوادر التربوية التي ستطبق هذا المشروع.
وأوضح وزير التربية أهمية هذا النوع من التعليم باعتباره أحد أنواع التعلم البديل الذي نتج عن الأزمة السورية، بهدف إلحاق جميع الأطفال المتسربين بالمدرسة، وهو مواد مصممة تمكّن المتعلم من التعلم ذاتياً من دون وجود معلم، وتوجيهه تدريجياً للوصول إلى تحقيق أهداف التعلم، واكتساب المعارف والمهارات والقيم وفق المناهج المعتمدة في الجمهورية العربية السورية، ضمن الظروف الراهنة وتتضمن: المواد الدراسية الأساسية (اللغة العربية – الرياضيات – العلوم – الفيزياء والكيمياء – اللغة الإنكليزية) من الصف الأول الأساسي ولغاية الصف التاسع الأساسي، وقدم وزير التربية لمحة موجزة حول بدايات المشروع الذي بدأ بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٣ حيث قام الموجهون الاختصاصيون والتربويون من وزارة التربية والأونروا بإعداد أوراق التعلم الذاتي من الصف الأول إلى الصف التاسع وبإشراف مديريتي /التوجيه/ و /التخطيط والتعاون الدولي/، وجرى تأليف /٥٠/ كتاباً (علوم – رياضيات – لغة عربية – لغة إنكليزية). وخلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٤ أعدت خطة لتوزيع (١٣٧٠٠) نسخة من مواد التعلم الذاتي في محافظات (حلب – حمص – حماة – إدلب)، في حين وزع خلال العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٥ (٤٦٠٠٠) نسخة حتى الآن من مواد التعلم الذاتي من أصل حوالي(٥٠٠٠٠٠) نسخة في المناطق التي يصعب فيها وصول الطلبة إلى المدارس في مختلف المحافظات. وأعربت السيدة هناء سنجر الممثلة المقيمة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في سورية عن ارتياحها لما وجدته من إصرار السوريين على التعليم رغم الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة التي تمر بها البلاد منذ ما يزيد على خمس سنوات، وخاصة على قطاع التعليم، مشيدة بالتعاون الدقيق والدائم مع وزارة التربية والشركاء العاملين في قطاع التربية.

التربية: الدروس الخصوصية مشكلة اجتماعية!!

| طرطوس- الوطن

الواقع التربوي بمشاكله وإيجابياته كان العنوان الأبرز في لقاء الإعلاميين بالأسرة التربوية ضمن نادي الصحافة الذي يقيمه فرع اتحاد الصحفيين.
حيث تركزت المداخلات على ضرورة تطوير المناهج ومشاكل التجمع التربوي والقاعات الدرسية وتدني نتائج بعض المدارس ومشاكل رياض الأطفال والدروس الخصوصية والتشكيلات المدرسية وضرورة العمل على تحسين جودة المنتج التربوي ومعالجة الممارسات الخاطئة لبعض الطلاب وكذلك مشكلة ظاهرة (ابن المدرّسة) والتلمذة الصناعية والتسرب المدرسي ومشكلة الدوام النصفي.
مدير التربية بطرطوس عبد الكريم حربا قدّم لمحة شاملة عن الحالة التربوية في المحافظة التي استوعبت ٥٠–٥٥ ألف طالب وافد بحيث وصل عدد الطلاب إلى ٢٣٢ ألف طالب وطالبة ما عرقل عملية إلغاء الدوام النصفي، مؤكداً وجود ١٣٥ مدرسة على مساحة المحافظة لا يزال فيها الدوام النصفي مستمراً.
أما ما يخص بناء المدارس الجديدة فأكد مدير التربية أن الكلف العالية هي المعرقل الرئيسي حيث وصلت كلفة القاعة الصفية الواحدة إلى نحو ١٠ ملايين ليرة على حين كانت لا تتجاوز مليون.
ونوه مدير التربية بأن قضايا تطوير المناهج هي قضية مركزية يتم العمل عليها من مركز تطوير المناهج ومركز التقويم والقياس. أما ما يخص التشكيلات المدرسية فبيّن مدير التربية أنها تنجز عادة قبل بداية المدارس رغم وجود بعض الحالات الاضطرارية التي تستلزم إعادة النظر ببعض التشكيلات.
وعن مشكلة الدروس الخصوصية والمعاهد الخاصة بيّن مدير التربية أن هناك كفاءات مهمة بين المعلمين رغم وجود بعض الجيوب التي تعالج في حينه لكن مشكلة الدروس الخصوصية مشكلة اجتماعية وحلها ليس بيد التربية وحدها بل يبدأ من الأسرة والمجتمع.
رئيس فرع اتحاد الصحفيين في طرطوس الزميل هيثم يحيى محمد أشاد باللقاء وبحالة التعاون المثمر بين الإعلام والجهاز التربوي.

إعادة تشغيل مخبز القريتين بـ٤٠٠ ربطة يومياً

| حمص- نبال إبراهيم

قال المهندس حسام المنصور مدير فرع الشركة العامة للمخابز في حمص في تصريح لـ«الوطن»: إنه تم تشغيل مخبز مدينة القريتين في ريف حمص الجنوبي الشرقي بدءاً من بداية شهر حزيران الماضي وبشكل إسعافي، مبيناً أنه تم تشغيل خط واحد بدلاً من خطين وتم اتخاذ الإجراءات الإسعافية الضرورية لإعادة إقلاع المخبز، مشيراً إلى أن كمية الإنتاج تبلغ ٤٠٠ ربطة يومياً.
وأوضح المهندس المنصور أن مخبز مدينة تدمر بحاجة لتقرير سلامة إنشائية لإمكانية تشغيله من جديد نتيجة لإلحاق أضرار جسيمة فيه من المجموعات الإرهابية المسلحة، مشيراً إلى أن هناك كتباً ومراسلات عديدة رفعت إلى الإدارة العامة في دمشق بهذا الخصوص.
وأضاف مدير فرع مخابز حمص في ختام حديثه: إنه يتم حالياً تأمين حاجة الأهالي العائدين إلى مدينة تدمر من مادة الخبز من خلال التوزيع المباشر عن طريق سيارات مؤسسات التدخل الايجابي بمقدار ٢٠٠ ربطة بشكل دوري وبمعدل مرتين أسبوعياً.